

إعادة النظر في مفهوم الدولة الفاشلة

أ. د. صلاح سالم زرنوقة*

أكاديمي وباحث من مصر

* أستاذ العلوم السياسية - جامعة
السويس - مصر

مقدمة

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تحولت قضية «الدول التي تعاني من مشكلات» من قضية إنسانية إلى قضية أمنية، ومن ثم جاء مفهوم الدولة الفاشلة - في بداية التسعينات - تجسيدا لطريقة جديدة من التفكير في قضايا الأمن والسلام على الصعيد العالمي، وكان بمثابة ذريعة وجدت فيها القوى الكبرى فرصة للتدخل في شؤون الدول التي تُنَعَت بالفشل، والتعامل معها بما يعيد تشكيلها لخدمة أغراض سياسية معينة، وذلك بذريعة أنها تمثل تهديداً للمجتمع الدولي.

لذلك كان لمفهوم الدولة الفاشلة حضوراً ملموساً في خطاب السياسة الخارجية للدول الغربية عموماً، والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً. هذا الخطاب الذي عدّ أن الدولة الفاشلة تفرز المعاناة الإنسانية وعدم الاستقرار الإقليمي، وتسمح بانتقال الجريمة المنظمة، وتعدّ معقلاً للإرهاب تصدره إلى الخارج. وربما يكون ذلك صحيحاً، لكن البعض توقف عند حقيقتين، الأولى: أن القوى الكبرى تستخدم هذا الوصف أو هذا التصنيف لوصم الدول التي تتوقع منها تهديداً بقطع النظر عن مدى فشل هذه الدول في الواقع. والثانية: أن السياسات التي اتبعتها هذه القوى الكبرى في معالجة الدول الفاشلة لم تثمر نجاحاً يذكر حتى الآن⁽¹⁾.

هنا تتداعى أهمية المراجعة النقدية لتعريف الدولة الفاشلة، وتوضح - من ثم - مشكلة الدراسة في: رصد وتحديد جوانب القصور التي يُعاب فيها على التعريف، التي تتمثل في تشخيص غير صحيح لحالة فشل الدولة من ناحية،

(1) راجع في ذلك:

- Rosa Ehrenreich Brooks, «Failed State or the State as Failure?», The University of Chicago Law Review, Vol.22, No.4 (Fall 2005) p.1164.
- A. Schoeman, «The Dilemma of Failed State Thesis in Post 9/11 World Affairs», Koers, Vol. 63. Issue four (2008) p. 752-753.

**لمفهوم الدولة الفاشلة حضوراً
ملموساً في خطاب السياسة
الخارجية للدول الغربية عموماً،
والولايات المتحدة الأمريكية
خصوصاً.**

وتطبيق خاطئ على الدول محل المقاربة من ناحية أخرى، بما يعطى نتائج غير دقيقة، ويرتب تبني سياسات وبرامج غير ملائمة.

ولعل الأمر الأكثر أهمية في هذه المراجعة هو الإجحاف

الذي يمثله تصنيف الدول في التقرير السنوي المُسمّى (مقياس الدول الفاشلة - Failed States Index)، والذي وصم دولاً بالفشل برغم أنها لم تكن فاشلة بالضرورة كما سيتضح فيما بعد. لكن يبدو أن القضية لا تقتصر على الوصف، بقدر ما تبدو في سوء التصنيف لأغلب الدول على المقياس، وهو ما يعد إفرازا طبعياً لسوء التوصيف - أي لعيوب في التعريف.

لقد صنف المؤشر - على مدى سنوات - كل من مصر وليبيا وتونس، والعراق ولبنان وسوريا واليمن ضمن الدول الأكثر فشلاً. وكذلك صنف المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت ضمن الدول التي على مقربة من الفشل، وكان لذلك أثره السلبي، فعلى سبيل المثال ضخمت بعض الصحف الكويتية من التصنيف وأبرزت هذه الدول وكأنها دولاً فاشلة، بل ونعتتها بالفشل فعلاً دون أساس من الصحة. ومن البديهي أن نعت الدولة بالفاشلة ينعكس سلباً على معنويات مواطنيها، وعلى صورتها في المجتمع الدولي⁽²⁾.

ويتحدد مجال الدراسة في التركيز على الاتجاهات الأساسية في تعريف الدولة الفاشلة، والتي تسفر عن خطأ في التشخيص، والتي على أساسها توصف الدول وتصنف في مؤشر الدول الفاشلة. ويتم ذلك عبر استعراض أهم المراجعات النقدية التي طرحتها الدراسات الأكاديمية للمفهوم من جانب، واستخدام منهج التحليل النقدي لما توافرت عليه أدبيات الموضوع محل البحث من جانب آخر.

وتحاول الدراسة الإجابة على بعض الأسئلة منها: ما هي حقيقة تعريف الدولة الفاشلة؟ وما هي نواحي القصور التي تعلق بتعريف الدولة الفاشلة؟ وما مدى قدرة التعريف على تشخيص حالة الفشل الفعلي دون أن تختلط بها حالات أخرى مشابهة؟ وإلى أي حد يلائم هذا التعريف ظروف الدولة وطبيعتها في المجتمعات غير الغربية؟

(2) مقياس الدول الفاشلة Failed States Index، هو الذي يتم على أساسه تصنيف دول العالم وفقاً لدرجة الفشل. ويصدر هذا المقياس عن مجلة السياسة الخارجية (الأمريكية) بالتعاون مع صندوق السلام، وقد توالى صدوره بشكل منتظم منذ عام 2005، وحتى تاريخه (2014). وهو الأوسع انتشاراً، والأكثر ارتباطاً بمفهوم الدولة الفاشلة، وهو الذي يتحمل القسم الأكبر في مسئولية الإخفاق في حل مشاكل الدول الفاشلة، وفي وصم دول عديدة بالفشل رغم أنها لم تكن فاشلة بالضرورة. ويصدر مؤشر الدول الفاشلة في يوليو من كل عام، ويصنف دول العالم في أربع فئات: الأولى هي الحالات الحرجة أي الأكثر فشلاً وتدرج في القيم الرقمية من 90 إلى 120. والثانية هي الحالات الخطرة وتدرج في القيم من 60 إلى 90. والثالثة هي الحالات المعتدلة وتدرج في القيم من 30 إلى 60. والرابعة وهي الحالات المستقرة وتدرج في القيم صفر إلى 30. وفي تقرير عام 2014 تم تغيير مسمى الدول الفاشلة إلى الدول الهشة، انظر:

- Failed States Index, An Annual Special Report, Foreign Policy and Fund for Peace (2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013)

- وانظر الصحف الكويتية في تناولها لترتيب الدول الخليجية على مؤشر الدول الفاشلة: جريدة الوطن (الكويت) (10 سبتمبر 2012) - جريدة القبس (الكويت) (16 سبتمبر 2012) - جريدة الرأي العام (الكويت) (10 ديسمبر 2013).

أولاً: عرض تشريحي لتعريف الدولة الفاشلة

الحقيقة أن هناك اتفاق واسع على أن الدولة الفاشلة تمثل بيئة مناسبة للتنظيمات الإرهابية ولشبكات الجريمة المنظمة، وتشكل قاعدة لتصدير المشاكل عبر الحدود، وأنها - بعجزها عن توفير الخدمات لرعاياها - تفتح الباب لأزمات إنسانية وبيئية وأمنية، بسبب الهجرة الجماعية وتعطيل استغلال الموارد، ومن ثم فإن الدولة الفاشلة هي خطر حالي أو كامن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبعبارة أخرى اتفق الجميع أن الدولة الفاشلة تطرح أو تضح سلسلة من الأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية والإنسانية تشكل خطراً على رعاياها، وعلى جيرانها، وعلى المجتمع الدولي، لا سيما وأنها تعد - في نظر البعض - ظاهرة مُعدية⁽³⁾.

أن الدولة الفاشلة تمثل بيئة مناسبة للتنظيمات الإرهابية ولشبكات الجريمة المنظمة، وتشكل قاعدة لتصدير المشاكل عبر الحدود.

من هذا المنطلق كان مفهوم الدولة الفاشلة محل اهتمام من جانب الدوائر الدبلوماسية والعسكرية في دول الغرب، وكذلك المنظمات الدولية، والجهات المانحة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، جنباً إلى جنب الاهتمام الأكاديمي. فقد أثير الموضوع في الأمم المتحدة مرات عدة، وتحدث البنك الدولي عن الدول منخفضة الدخل تحت ضغوط (LICUS)، واهتمت إدارة التنمية الدولية في الحكومة البريطانية بالدول الهشة (DFID)، وركزت مدرسة لندن للاقتصاد على الدول التي تعاني من أزمات. ودشنت المخابرات المركزية الأمريكية لجنة تحت مسمى مجموعة عمل لدراسة فشل الدولة State Failure Task Force⁽⁴⁾.

وكان الاهتمام بالمفهوم على مستوى العمل السياسي - أو الذي دعمته جهات رسمية - من أسباب غموضه واضطرابه، فبرغم الاتفاق على خطورة الدولة الفاشلة لم يكن هناك اتفاق بين هذه الدوائر على تعريف واضح لماهية هذه الدولة أو كيفية تحديدها، بمعنى أن ثمة خلافاً واسعاً حول تعريفها، وحول مواصفاتها أو خصائصها. والبعض يرى في هذا الخصوص أن القوى الكبرى دأبت على تدشين دوائر بحثية ومجموعات من المفكرين بغرض صياغة تعريفات تلصقها أو تلحقها بالدول التي تتوقع منها تهديداً، بما يشير إلى حقيقة التوظيف السياسي للمفهوم، أو أن هذه القوى كانت

(3) في أخطار الدولة الفاشلة، راجع على سبيل المثال:

The Economist (March 5, 2005) p.45.-

- Valentin Cojanu and Alina Popescu, «Analysis of Failed States: Problems in Definition and Measurement», The Romanian Economic Journal, Year x. No.25 (November 2007) pp.119-120.

(4) في الأمم المتحدة تحدثت مادلين أولبرايت عن الدول الفاشلة (1990)، وكذلك كونداليزا رايس وكوفي أنان وجاك شيراك (2002). وعن مجموعة عمل الدول الفاشلة التابعة للمخابرات المركزية الأمريكية، كان تقريرها الصادر عام 2000 هاماً في تعريف الدولة الفاشلة:

- State Failure Task Force, -State Failure Task Force Report: Phase 111, Findings, McLean VA: Science Implications International Corporation (2000)

تستهدف هذه الدول أولاً، ثم بعد ذلك تنسج أو تصمم المفهوم الذي سوف يصممها بالفشل⁽⁵⁾.

(5) انظر:

- S. Hameiri, «Failed States or Failed Paradigm? State Capacity and the Limits of Institutionalism», Journal of International Relations and Development, Vol. 10, No.2 (2007) p.124.
- A. Schoeman, «The Dilemma of Failed State Thesis in Post 9/11 World Affairs», op. cit. p.753.

كذلك لم يحل الاتفاق على خطورة الدولة الفاشلة دون الاختلاف حول ماهيتها في الدراسات الأكاديمية، سواء فيما بين هذه الدراسات وبعضها البعض، أو فيما بينها وبين ما أنتجته الجهود التي تبلورت على مستوى العمل السياسي، بل لا ننسى أن البحوث الأكاديمية لم تنج أيضاً هي الأخرى من الانحياز السياسي، وفيما يلي أهم المحطات التي توضح ذلك:

تمثلت البداية فيما كتبه روبرت جاكسون عن «أشباه الدول» في 1987، ولم يختلف تشخيصه في ذلك كثيراً عما كتب عن مفهوم الدولة الفاشلة فيما بعد. لكن المفهوم أصبح أكثر شيوعاً بعد اختراعه في 1992، حيث تشارك في حبه كل من جيرالد هيلمان وستيفن راتنر - وهما أمريكيان - ، عندما تحدثا عن فكرة إنقاذ الدولة الفاشلة. لكن النوايا صارت أكثر وضوحاً عندما تطرقا إلى الحديث عن تنامي ظاهرة جديدة تشكل

تنامي ظاهرة جديدة تشكل خطراً على المجتمع الدولي ... قصداً بها الدولة الفاشلة التي وصفها بعجزها عن التناغم مع العالم الخارجي.

خطراً على المجتمع الدولي قصداً بها الدولة الفاشلة التي وصفها بعجزها عن التناغم مع العالم الخارجي، ثم عندما زعموا أن سيادة الدولة بالنسبة لدول العالم الثالث قد انتهت. على نفس الوتيرة تحدث كابيلن 1994 عن الفوضى القادمة، وكان يقصد ما يمكن أن تسببه الدول التي تعتبر فاشلة من مخاطر⁽⁶⁾.

(6) راجع في ذلك:

- Robert H. Jackson, «Quasi-States, Dual Regimes and Neoclassical Theory: International Jurisprudence and the Third World», International Organization, Vol.41, No, 4(1987) pp.519-549.
- Gerald B. Hellman and Steven R. Ratner, «Saving Failed States», Foreign Policy, No. 89 (Winter 1992-1993) pp.3-33.
- R. D. Kaplan, «The Coming Anarchy», Atlantic Monthly, Vol. 273, No. 2 (1994) pp. 44-65.

في نفس السياق جاءت دراسة زارتمان (1995) عن «الدول المنهارة»، لتعزز حقيقة أزمة التسعينات المتمثلة في وجود دول تعد خطراً على المجتمع الدولي. ورغم أن هيلمان وراتنر أشارا إلى أن الدول المقصودة، هي تلك الدول التي لم تعد بمثابة كيانات مستقلة، وأشار زارتمان إلى أنها الدول التي لم تعد قادرة على أداء وظائفها الأساسية، وهو تعريف واسع. وكانت أول محاولة لتصنيف الدول الفاشلة - على أساس هذا التعريف الواسع - من جانب جروس (1996) على أساس قدرة الدولة على النهوض بتلك الوظائف الأساسية. لكن كراسنر (2004) عاد ليضيق من تعريف زارتمان

فأعتمد على فكرة السيادة في تعريفه للدولة الفاشلة، فوصفها تلك التي تفقد سيادتها على أراضيها وسكانها⁽⁷⁾.

وفي 2005 كتب باراني وباول أن مفاهيم هشاشة الدولة وضعفها وفشلها تتلاقى جميعاً عند فكرتين:

الأولى: هي عجز الدولة أو عدم قدرتها على توفير السلع السياسية الأساسية، كالحماية ضد التهديد الخارجي وفرض القوانين والخدمات الاجتماعية للغالبية العظمى من مواطنيها.

الثانية: هي أن العجز نسبي، يتدرج من التوقف التام عن تقديم أية خدمات لأي شريحة من المواطنين في حدوده الدنيا، وحتى تقديم كل الخدمات لكل السكان في حده الأقصى⁽⁸⁾.

وبالمنطق نفسه عدّ باتريك (2006) أن قوة الدولة (وهو النقيض لفشل الدولة) مفهوم نسبي، يقاس فيه قدرة الدولة على توفير السلع السياسية ذات الصلة بخصائص الدولة، وهي الأمن بمعناه المادي والمؤسسات السياسية التي تحظى بالشرعية، وإدارة الاقتصاد، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية. وأن أغلب الدول لديها ثغرات في واحدة أو أكثر من هذه المساحات الأربع للحكومة Governance، بمعنى أنها تملك السيادة القانونية ولا تملك السيادة الفعلية⁽⁹⁾.

وتحدث مالك (2006) أن سيطرة الدولة على أراضيها تعد عاملاً محورياً في فعالية الدولة أو قوتها أو نجاحها، وأن الدولة الفاعلة هي تلك التي لا تترك أقاليم أو مناطق من أراضيها خارج سيطرتها، بمعنى أنه ليس هناك من يسيطر على أجزاء منها، سواء من جانب عصابات أو جماعات أو دول أخرى. وعدّ مالك تقسيم أراضي الدولة أو تجزئتها إقليمياً هو المؤشر الأساسي لفشلها، ولم يعول على المؤشرات الأخرى مثل شرعية الحكم أو فعالية المؤسسات أو الفساد وغيرها من المؤشرات، التي رأى أنه يصعب قياسها عملياً، لأنها تخضع للإدراك وترتبط بمجموعة من العادات والتقاليد التي تختلف من مكان لآخر. وربما تمثل رؤية مالك بهذا الشكل ما يمكن اعتباره اقتراباً أكثر واقعية⁽¹⁰⁾.

(7) فيما كتب زارتمان، وجروس، وكراسنر، انظر على الترتيب:

- William I. Zartman. Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority (Boulder, CO: Lynne Reiner, 1995) pp.2-3.

- J. G. Gross, «Towards a Taxonomy to the Failed States in the New World Order», Third World Quarterly, Vol. 17, No. 3 (1996)

- Steven Krasner, «Sharing Sovereignty: New Institutions for Collapsed and Failing States», International Security, Vol.29, No. 2 (2004) pp. 85-120.

(8) نقلاً عن:

- Valentin Cojanu and Alina Popescu, «Analysis of Failed States: Problems in Definition and Measurement», op. cit. p.115.

(9) راجع التفاصيل في:

- Patrick Stewart, «Weak States and Global Threat: Fact or Fiction?», Washington Quarterly, Vol. 29, No.2 (2006) pp. 27-53.

(10) تستخدم الدراسات مصطلحات الدولة الفعالة والدولة القوية والدولة الناجحة، باعتبارها مترادفات وعكس الدولة الفاشلة. بخصوص مالك، راجع:

- M. Malek, «State Failure in South Caucasus: Proposals for an Analytical Framework», Transition Studies Review, Vol.13, No.2 (2006) pp. 441-460.

لكن هذه الجهود المتبينة لم تسفر عن نتائج يعتد بها، وكل ما يمكن تأكيده في هذا الصدد هو ثلاثة أمور:

1 - أن محصلة الدراسات بشأن الدولة الفاشلة لم تضيف إلا مزيداً من الغموض والاضطراب، ولم تزد المشكلة إلا تعقيداً، فضلاً عن عدم الاتفاق على تعريف الدولة الفاشلة، تم استخدام مصطلحات عديدة تشير إلى الظاهرة نفسه، برغم أنها تشير إلى حالات مختلفة مثل، الدول المنهارة، والدول الضعيفة، والدول الهشة، والدول الفاشلة، والتي في طريقها إلى الفشل، والدول التي تعاني من ضغوط أو مشكلات، والدول المأزومة⁽¹¹⁾.

(11) المصطلحات المقابلة، هي:

failed - failing - collapsed - fragile

- weak - stressed-out - troubled

انظر في ذلك:

- J. Milliken (ed.), State Failure,

Collapse & Reconstruction

(Oxford: Blackwell, 2003) pp.1-

21.

2 - أن عدم الاتفاق على تعريف الدولة الفاشلة، وما ارتبط به من غموض واضطراب، قد أدى إلى عدم القدرة على توصيف الدول التي تعاني من مشكلات، ومن ثم اضطراب معايير الاقتراب منها. ويبدو ذلك في تعدد مؤشرات القياس التي أبتكرت لتصنيف الدول المقصودة أو المستهدفة، فكانت هناك خمسة مؤشرات قدمتها الدراسات الأكاديمية والوثائق الرسمية، هي: مؤشر الدول الفاشلة، ومؤشر السلام العالمي، ومؤشر التنمية البشرية، ومؤشر ضعف الدول، ومؤشر الدول الهشة⁽¹²⁾.

(12) بخصوص هذه المؤشرات،

راجع:

- Edward Newman, «Failed

States and the International

Order: Constructing a Post-West

phalian World», Contemporary

Security Policy, Vol. 30, No.3

(2009) pp. 421-433.

3 - أن السياسات التي تبنتها القوى الكبرى تجاه ما وصف بالدول الفاشلة، لم تنجح حتى الآن في علاج المشكلة، فلا توجد حالة واحدة تم فيها إصلاح الدولة أو إعادة بنائها. كما لم تنجح في الحيلولة دون انزلاق دول أخرى في مستنقع الفشل، ولعل ذلك يعد نتيجة حتمية لعدم قدرة التوصيف على مقارنة الحالة بشكل صحيح⁽¹³⁾.

(13) عن فشل سياسات القوى

الكبرى في علاج مشاكل الدول

الفاشلة، انظر:

- Rosa Ehrenreich Brooks,

«Failed State or the State as

Failure?», op. cit. p.1164.

برغم ذلك يمكن - من بين هذا الكم من التعريفات - اقتناص اتجاهين أساسيين في أدبيات تعريف الدولة الفاشلة - التي تدور في فلكهما كل التعريفات التي صيغت أو حُبكت في هذا المجال، وعلى أساسهما بُنيت. أحد هذين

الاتجاهين ينطلق من منظور ماكس فيبر للدولة، والذي يرى أنها المؤسسة التي تحتكر أدوات القهر وتحتكر الحق في استخدامها، والنموذج الأكثر تعبيراً عن هذا المنظور هو تعريف جاكسون، وكراسنر. والثاني ينطلق من منظور جان لوك، والذي يرى أن الدولة هي المؤسسة التي تملك القدرة على القيام بوظائفها المتمثلة في تقديم كافة الخدمات لأغلب

أن الدولة هي المؤسسة التي تملك القدرة على القيام بوظائفها المتمثلة في تقديم كافة الخدمات لأغلب مواطنيها.

مواطنيها، والنموذج الأكثر تعبيراً عن هذا المنظور هو تعريف زارتمان، وروبرتج. ومن منطلق هذين الاتجاهين تم بناء مقياس الدول الفاشلة Failed States Index والذي يستخدم سنوياً - من جانب مجلة السياسة الخارجية وصندوق السلام - في تصنيف دول العالم وفقاً لدرجة الفشل⁽¹⁴⁾.

(14) مؤشر الدول الفاشلة:

- Failed States Index, An Annual Special Report, op. cit.

والحقيقة أن الشعور بضرورة مراجعة المفهوم قد مثل هاجساً مشتركاً بين أطراف عديدة، فعلى سبيل المثال غيّرت مجموعة عمل فشل الدولة المُسمّى الذي تستخدمه من الدول الفاشلة إلى عدم الاستقرار السياسي. وحذفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (في 2006) فئة الدول التي في طريقها إلى الفشل من فئات تصنيفها. وغيّر البنك الدولي (2005) اسم المؤشر الذي يستخدمه، وهو «الدول منخفضة الدخل تحت ضغوط» إلى مسمى الدول الهشة، واقتصرها على الدول الخارجة لتوها من حروب أو صراعات داخلية⁽¹⁵⁾.

(15) راجع في ذلك:

- Charles T. Call, «The Fallacy of the Failed State», Third World Quarterly, Vol. 29, No. 8 (2008) pp.1500-1501.

ولاقى المفهوم انتقادات عديدة من جانب الدراسات الأكاديمية، فهناك من رأى أنه يصنف كل الدول التي تعاني من مشكلات كدول فاشلة. وهناك من رأى أنه وفقاً للمفهوم فإن الدول الغربية التي تمثل نموذجاً للقياس تعد فاشلة أيضاً، لأن كل الدول لديها قصور في تقديم الخدمات بنسب متفاوتة، والبعض تحدث عن الفشل في قياس الدول الفاشلة، وعن عدم جدوى المفهوم بالمعنى العلمي⁽¹⁶⁾.

(16) انظر أمثلة لذلك في:

- Kristof Domina, Failed States: Rhetoric and Reality (London, Routledge: Francis & Taylor, 2011) p. 128.

ثانياً: مراجعة نقدية لتعريف الدولة الفاشلة

يعكس مفهوم الدولة الفاشلة - كما تجسده التعريفات المتعددة - انحيازاً ثقافياً وأيدولوجياً للقوى الكبرى في العالم، ويمثل أداة لخدمة أغراضها السياسية.

لقد ألفت ظروف نشأة المفهوم بظلالها على سماته وخصائصه، إذ سيطرت بعد انتهاء الحرب الباردة قضية الأمن على الدراسات الأكاديمية، ومن ثم كان مفهوم الدولة الفاشلة يُعالج من منظور علاقته بالأمن أكثر منه بالتحليل الاقتصادي والخلفيات التاريخية. والأمن كما يقول بلجين يعكس انحيازاً لمصالح القوى الكبرى⁽¹⁷⁾.

(17) راجع:

- Lionel Beehner and Joseph Young, «The Failure of the Failed States Index», World Policy Journal (July 2012).

وبعبارة أخرى جاء المفهوم في غضون أحداث الحادي عشر من سبتمبر وفي أجواء الحرب على الإرهاب، وفي وقت عانت فيه دول عديدة من الأزمات

الحادة، من أمثلة ذلك الدول التي انبثقت عن تفكك الاتحاد السوفياتي دول آسيا الوسطى ودول أفريقيا جنوب الصحراء. وقد ارتبطت أغلب هذه الأزمات بحالة من العنف السياسي، وفي بعضها كان العنف مقدمة لانهايار الدولة وسبباً فيه. لذلك كانت الدولة الفاشلة هي مصدر الخطر، فتعاطم الاهتمام بقضيتي (فشل الدولة) و(انهيار الدولة)، وأصبحتا حاضرتين في الخطاب الخاص بالتنمية السياسية لما عرف سابقاً بدول العالم الثالث. ومن هنا كانت المعالجة تقتضي من وجهة نظر الغرب بناء الدولة في العالم الثالث، ومن ثم لم يكن بناء الدولة يعنى تعظيم قدراتها لصالح رعاياها، وإنما تعظيم قدراتها بما يضمن أمن شعوب الدول الغربية⁽¹⁸⁾.

(18) يؤكد بلجين أن القوى الكبرى في تعاملها مع الدول التي تعتبرها فاشلة معنية بأمن شعوبها هي، وليست معنية بشعوب هذه الدول، انظر:

- Pinar Bilgin and David Morton, «Historicizing Representations on the Failed States», Third World Quarterly, Vol. 23, No.1 (2002) pp.55-80.

وقد تواكب مع ذلك - من الناحية الاقتصادية - الشعور بأن وجود دول أقوى، وتحسين مستوى الأداء الحكومي في بلدان العالم الثالث، يعد بمثابة ركائز مهمة لنظام الاقتصاد الحر. هنا نجد أن البنك الدولي - عندما واجه نتائج مخيبة للآمال لتطبيق سياسات التكيف الهيكلي لمدة عقدين - يؤكد أن غياب المؤسسات ذات الفعالية في الدولة هو المعوق الأساسي لتحقيق النمو، وعليه كانت النتيجة هي تجدد التركيز على «بناء القدرات Capacity Building» والحكم الرشيد، وفعلاً قدم البنك الدولي ما يعرف بمؤشر الحوكمة⁽¹⁹⁾.

(19) مؤشر الحوكمة WGI الصادر عن البنك الدولي:

-World Bank, «The State in a Changing World», World Development Report (Washington DC: World Bank, 1997).

ومن ناحية أخرى تجسدت حول المفهوم علاقة وثيقة بين الأكاديميين وصانعي القرار، هذه العلاقة اقتضت تناول المفهوم من زاوية أبعاده التطبيقية أو من منطلق توظيفي، وكان التركيز على تقديم وصفة لصانع القرار لها صيغة تنفيذية، ومعنى ذلك أن كثير من هذه الدراسات فُصلت أو صُممت على مقاسات هؤلاء الذين يستخدمونه في سياساتهم تجاه الدول الفاشلة⁽²⁰⁾.

(20) مؤشر الدول الفاشلة 2010 كان هاماً في صياغة سياسات التنمية لدى الإدارة الأمريكية، انظر:

- Edward Newman, «Failed States and the International Order: Constructing a Post-Westphalian World», op. cit. pp. 421-433.

من أجل ذلك وجد المفهوم بيئته المناسبة في نقاشات المنتديات الدولية ولدى مراكز البحوث غير الحكومية، برغم رفضه من العديد من الباحثين، ففي 2002 أفتتح البنك الدولي هيئة لمساعدة الدول التي تعاني من مشكلات، وقدم في هذا الصدد مؤشر الدول منخفضة الدخل تحت ضغوط (LICUS)، والتي عدها دولاً هشة. وبدأت المخابرات المركزية الأمريكية CIA مشروعاً بحثياً عن (State Failure Task Force) في جامعة ميريلاند سعى إلى تحديد أسباب فشل الدولة، وفق منظور إنها وصفة جديدة نسبياً من

الصراعات السياسية الحادة وأزمات النظام، التي جسدتها أحداث التسعينات في الصومال والبوسنة وليبيريا وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير).

وقدمت الفورين بولسي بالتعاون مع صندوق السلام مقياسها السنوي عام 2005 في ذروة حربي العراق وأفغانستان لتبرير هاتين الحربين تحت مسمى التدخل الإنساني، ولم يزل المقياس يصدر سنوياً حتى الوقت الحالي (2015) إذ يضطلع بمهمة تصنيف دول العالم. وكذلك من ضمن المنظمات غير الحكومية، مولت مؤسسة كارنيجي الأمريكية مشروعاً بحثياً عن الدول التي عدتها في خطر States - at Risk، ونظم المعهد البريطاني للتنمية في أعالي البحار برنامجاً عن الدول الهشة Fragile States، ورأى البعض أن ما ينفق على هذه الهيئات ضئيل مقارنة بالمخاطر المحتملة⁽²¹⁾.

من جانب آخر يمكن القول: أن الحديث عن الدولة الفاشلة لم يكن منقطع الصلة بأدبيات الدولة فيما يتعلق بالعالم النامي، وإنما مثل استمرارية لأغلب التحليلات - والتي كانت منحازة - في هذا الشأن. ففي الستينات كان نموذج الحداثة هو الأكثر شيوعاً في مقاربة الدولة فيما عرف بالعالم الثالث، وبحسب مضمونه الأصلي كان ينظر إلى الدولة بوصفها تعبيراً عن المجتمع، أي أنها تعكس خصائص المجتمع وتعبّر عن قيمه الأساسية. لكن عند التطبيق على الدول النامية، حدث تحول ملموس فأصبحت النظرة إلى الدولة تقتصر عن مسؤولية صياغة القيم التي يفترض أنها تجسدها وهي ليست قيم المجتمع بالضرورة، وصارت الدولة ليست انعكاساً لقيم المجتمع وأنها محرك التغيير الاجتماعي وأنها أداة التنمية وبناء الأمة⁽²²⁾.

صحيح أن المفاهيم التنمية وبناء الدولة وبناء الأمة قد انفصلت عرى روابطها فيما بعد؛ فعمليات التنمية أنهكتها أو أجهضتها في بعض الأحيان الفوضى والفساد وتردى مستوى الفعالية، في نفس الوقت تنامي دور المجتمع المدني ورأى فيه البعض الفاعل الرئيسي في تحقيق الديمقراطية والتنمية، إذا خلت له الدولة السبيل أو ابتعدت عن طريقه. برغم ذلك فقد ظلت عملية بناء الدولة - في الدول الفاشلة - محورية في تصور الغرب لسببين: الأول أن التنمية تستلزم وجود مؤسسات قادرة على صنع السياسات الاقتصادية وحسن إدارتها، هذه السياسات التي تمثلت في سياسات التكيف الهيكلي. والثاني هو أن التوترات

(21) راجع في ذلك:

- Elliot Ross, «Failed States are a Western Myth», The Guardian (28 June, 2013).
- Stephen Krasner and Carlos Pascual, «Addressing State Failure», Foreign Affairs (June-August 2005)

(22) راجع:

- G. Almond and B. Powell, Comparative Politics: A Developmental Approach (Boston: Little Brown, 1966).

أو النزاعات وما يتعلق بها من قضايا أمنية تعد نتيجة لضعف المؤسسات أو غياب الحكم الرشيد . . . هكذا تصور الغرب⁽²³⁾.

(23) في تفاصيل ذلك، راجع:

- Jeffrey Herbst, «Responding the State Failure in Africa», International Security, Vol. 21, No. 3 (1997) pp. 120-144.
- Charles T. Call, «The Fallacy of the Failed State», op. cit. pp.1492-1493.

لقد صار بناء الدولة في هذه المرحلة الحالية يشير إلى توفير استحقاقات ما عُرِفَ بالحوكمة أو الحكم الرشيد، بوصفها ركائز أساسية للتنمية في بلدان الجنوب. وقد أدى الربط بين نوعية الحوكمة والتنمية إلى ظهور قضايا الإنفاق العسكري والفساد والشفافية والمساءلة، لتحتل أهمية خاصة في خطاب التنمية وفي برامج المساعدات، ولتكون محل رعاية من المؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية. وأدى ذلك أيضاً إلى تعظيم العلاقة بين الاستقرار الداخلي في هذه المجتمعات والسلم الدولي، ثم بين الحريات الأساسية وتلقي المواطنين للخدمات في هذه المجتمعات، وذلك لصالح القوى الكبرى، ومن ثم سمحت الجهات المانحة لنفسها في كثير من الأحيان بتخطي الدولة المستهدفة والتعامل مع من تعدهم من المحتاجين مباشرة.

والواقع أن هناك من تحدث عن مغالطة في هذا المفهوم وعدم جدواه وأنه يجب أن يقتصر على حالة واحدة فقط، وهي الحالة التي تنهار فيها الدولة كلية، بمعنى أنه لا توجد فيها سلطة مركزية فريدة تغطي بالاعتراف سواء في الداخل من جانب الشعب، أو في الخارج من قبل المجتمع الدولي⁽²⁴⁾.

(24) انظر على سبيل المثال:

- K. Menkhaus, «Somalia: State Collapse and the Threat of Terrorism», Adelphi Paper, No. 364 (Oxford: Oxford University Press, 2004).

وعموماً هناك اقترابان أو اتجاهان في تعريف الدولة الفاشلة؛ الأول يمثله وليم زارتمان وروبرت روتبرج ويرى أن الدولة مجرد أداة لتقديم الخدمات. ووفقاً لرأى زارتمان تنهار الدولة عندما تعجز عن تقديم الخدمات التي من أجلها وجدت، أو عندما لم تعد قادرة على أداء وظائفها الأساسية، وتوصف بأنها فاشلة عندما تتعثر في ترسيخ ملامح الدولة Statehood. أما روتبرج فيرى أن الدولة الفاشلة هي التي تعجز عن تقديم الخدمات (السلع) السياسية الإيجابية

لسكانها. وكلاهما يميز بين مجموعة من الخدمات التي يجب أن تقدمها الدولة ابتداء بتحقيق الأمن وحكم القانون، وحماية حق الملكية، والحق في المشاركة السياسية، وتوفير البنية الأساسية، والخدمات الاجتماعية كال التعليم والصحة. هذه المجموعة من الخدمات لها طابع تدرجي، يزعم روتبرج أن مهمة الأمن تأتي في المرتبة الأولى، لأنها تمثل شرطاً

تنهار الدولة عندما تعجز عن تقديم الخدمات التي من أجلها وجدت، أو عندما لم تعد قادرة على أداء وظائفها الأساسية

مسبقاً لأداء باقي الوظائف أو لتقديم الخدمات الأخرى، وعليه إن حماية الأمن تمثل حجر الزاوية في عملية قياس فشل أي دولة.

ويزيد روتبرج أن الفشل ليس مسألة إما وإما، وإنما يجب فهمه في إطار متصل، وعليه فإن تصنيف الدول يجب أن يتدرج كالاتي: دولة، قوية، ضعيفة، في طريق الفشل، فاشلة، منهارة. فالدولة يمكن أن تمتلك بعض عناصر الدولة دون أن تحوزها جميعها، مثلاً أن تنهض بتحقيق الحماية لمواطنيها من دون أن تستطيع النهوض بالبنية الأساسية أو توفير الخدمات الاجتماعية، أي أن يكون لديها جيش ناجع وبيروقراطية عاجزة⁽²⁵⁾.

إن رجّ فكرة الدولة في تعريفها كأداة لتقديم الخدمات يجعل المنظور أيديولوجياً وليس تحليلياً...، لأنه يوسّع مفهوم الفشل إلى أقصى حد ممكن...، إلى الحد الذي يعد كل الدول فاشلة بما فيها الدول الغربية التي تمثل نموذجاً في النجاح يقاس عليه، إذ ليست هناك دولة قادرة على تلبية كل الوظائف التي أنشئت من أجلها.

أن ربط الدولة بتقديم الخدمات سوف يعني تصنيف كل الدول التي لم تتبنّ النموذج الليبرالي بأنها دول فاشلة، فهو يستبعد إمكانية وجود دولة على خلاف النموذج الليبرالي رغم وجودها بالفعل في الواقع، ومن ثم فإن المنظور يزيد من الغموض في المفهوم أكثر مما يكشف عن مكنونه. أيضاً هذا الطرح يخفي حقيقة أن الدولة الحديثة في أوروبا لم تقدم إلا القليل في مجال الخدمات، وأنها كانت مدفوعة في ذلك بالتنافس العسكري وبصراعات السلطة بين الطبقات الحاكمة قبل الدولة الحديثة، ولم يكن تقديمها للخدمات نتيجة لضغوط من أسفل.

لقد قضى منطق التنافس الجيوبوليتيكي بأن الدولة الجديرة بالبقاء هي فقط تلك التي تستطيع الدفاع عن نفسها عسكرياً، ومن ثم اضطرت هذه الدول - في ظل هذه البيئة التنافسية - أن تبنى مؤسساتها المالية، وأن تعزز قدراتها الإدارية من أجل جمع الضرائب، وقد كان ذلك مدخلاً للخدمات الأخرى - غير الأمنية - كالبنية الأساسية وحقوق الملكية والتعليم والصحة...، فقد جاءت هذه الخدمات متأخرة لا سيما بعد ترسيخ وجود الدولة عبر احتكار أدوات القهر والسيطرة على الأرض والاعتراف الدولي.

أن ربط الدولة بتقديم الخدمات سوف يعني تصنيف كل الدول التي لم تتبنّ النموذج الليبرالي بأنها دول فاشلة.

(25) الدولة تعنى وجود مؤسسات قادرة على أداء الوظائف الأساسية للدولة كتوفير الأمن وحكم القانون، وحماية حقوق الملكية، وتوفير الخدمات الاجتماعية كال التعليم والصحة، وتوفير البنية الأساسية، على أن تلتزم بالشفافية وقواعد المساءلة وتحقيق المشاركة من جانب المواطنين، في تفاصيل ذلك، انظر:

- William I. Zartman, Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority, op. cit. pp.2-3.
- Robert Rotberg, When States Fail: Causes and Consequences (Princeton: Princeton University Press, 2004).
- Charles Tilly, Coercion, Capital and European States, A.D. 990-1990 (Oxford: Blackwell, 1990).

كذلك فإن تبني تعريف الدولة بأنها أداة لتقديم الخدمات يقود إلى خطاب معياري يفتقر إلى الدقة المنهجية، إذ يوحي بأن الدولة أمام اختبار إما أن تنجح وإما أن تفشل، وهي لكي تنجح لابد أن تقلد النموذج الذي تتبناه الدول التي يعدها المقياس أنها ناجحة. ومعنى ذلك أن ضعف الدولة لدى الدول التي تعد فاشلة يصبح مسألة مأساوية لن تفلح جهود الإصلاح أو بناء القدرات - أو ما شابه ذلك - في حل مشكلتها. ومعناه أنه بدلاً من تطوير مفاهيم أكثر ملائمة لتحليل واقع الدول التي تعد فاشلة، تُستخدم الفجوة بين الليبرالية المثالية والواقع التجريبي (أو الحقيقة الواقعة) في تبرير التدخل الخارجي، الذي يدعي سد هذه الفجوة وتوفيق الواقع مع المثالي.

أيضاً يثير هذا المقترح التساؤل حول ما هو الوصف الذي يجب أن تكون عليه الدولة؟ هناك اتجاهان في هذا الصدد، فوفقاً لمنطق الاتجاه الأول الذي يمثل زارتمان وروترج، فإن المسافة بين النظرية والواقع تعني أن نجعل هذا الواقع متوافقاً مع النظرية. بعبارة أخرى هما يذهبان إلى أن غياب عناصر الدولة يحتم إصلاح الواقع أو تغيير العالم ليتسق مع المفهوم المثالي... هنا نغادر حقل النظرية بوصفها أداة للفهم والتحليل إلى دائرة النظرية القيمية أو المعيارية، ففي مجال النظرية الإمبريقية (التجريبية أو الواقعية) عندما لا يتطابق المفهوم مع الواقع تتم مراجعة المفهوم، بينما العكس في النظرية المعيارية، ولعل هذا المسلك المعكوس يترك الدول التي تخرج عن مواصفات النموذج المثالي دون فهم.

أن غياب عناصر الدولة يحتم إصلاح الواقع أو تغيير العالم ليتسق مع المفهوم المثالي.

أما الاتجاه الثاني، يرى أن الدولة الفاشلة هي التي لا تملك أدوات القهر ولا تحتكر حق استخدامها، وهو يقدم تعريفاً أضيق للدولة الفاشلة لا يتعلق بأدائها للوظائف أو الخدمات بصفة عامة، وإنما يقتصر على فرض الأمن واحتكار الحق في استخدام القوة. من أنصار هذا الاتجاه روبرت جاكسون وستيفن كراسنر. ينطلق جاكسون من حقيقة أن كل الدول بعد انتهاء الاستعمار قد نالت الاعتراف بها كشركاء متساوين في النظام الدولي.

وعليه فكل الدول صارت ذات سيادة خارجية (أو ما يسمى بالسيادة السلبية)، حيث تعترف بها الدول الأخرى، ويصبح لها الحق في عضوية المنظمات الدولية ولها تمثيل دبلوماسي مع بقية الدول، وتعد بمثابة أشخاص

اعتبارية في القانون الدولي، ومن ثم لها كامل الحق في إدارة شئونها السياسية في الداخل، من دون أدنى تدخل من جانب الدول الأخرى. ولكن في نفس الوقت هذه الدول قد تعوزها السيادة الإيجابية حينما تفقد السيطرة الكاملة على أراضيها، أو تواجه جماعات مسلحة أو تتراجع قدراتها على تنفيذ السياسات أو على تحقيق التنمية، ورغم من ذلك فإنها تظل عضواً شريكاً في النظام الدولي.

هنا يرى جاكسون أن الاعتراف الدولي قد مكن بعض الدول من أن تستمر وتحافظ على وجودها، ورغم من فقدانها السيطرة على أراضيها، وقد أطلق عليها تعبير «أشباه الدول» وقصد بها تحديداً الدول التي تحظى باعتراف المجتمع الدولي، لكنها لا تتوافر على الخصائص الواقعية للدولة، كاحتكار أدوات القهر والسيطرة على الأراضي، وتعبير «شبه دولة» لا يختلف كثيراً عن الدولة الفاشلة⁽²⁶⁾.

(26) راجع التفاصيل في:

- Robert Jackson, Quasi-states: Sovereignty, International Relations and Third World (Cambridge: Cambridge University Press, 1991).

بينما ركز كراسنر على مؤسسة السيادة وعلى العلاقات الدولية، وبالنسبة له فإن مفهوم السيادة يشمل ثلاثة عناصر: السيادة القانونية وتعني أن تحظى الدولة باعتراف من جانب الدول الأخرى، والسيادة الفعلية وتشير إلى انتفاء حق الدول أو السلطات الأخرى من خارج الدولة في التدخل في صنع القرار في الدولة، وهو ما يعرف بمبدأ عدم التدخل، والسيادة الداخلية، وتشير إلى مكانة الدولة التي يجب أن تكون لها أعلى سلطة في أراضيها.

وعليه فالدولة ذات السيادة هي التي تضع القوانين، ثم تفرض هذه القوانين على أعضاء المجتمع في نطاقها الجغرافي، ذلك أن الدولة ذات السيادة تحتكر أدوات القهر وتسيطر على أراضيها، ومعنى ذلك أن الدولة الفاشلة هي التي تفتقر إلى هذه الخصائص أو بعضها. ولما كان الاعتراف الخارجي واحترام مبدأ عدم التدخل قد يتأرجحان وفقاً لحالة السيادة الداخلية، فإن الفشل يبدأ من فقدان الدولة لهذه السيادة الداخلية.

هذا التعريف لا يشترط قدرة الدولة على تقديم الخدمات والذي من شأنه تصنيف كل الدول بالفاشلة. وهو أيضاً يشير إلى العلاقة الوثيقة بين الدولة والمجتمع الدولي التي هي جزء منه، فوجود الدولة يسبق علاقاتها مع الدول الأخرى وليس العكس، أي أنها توجد أولاً ثم بعد ذلك تدخل في علاقات مع الدول الأخرى⁽²⁷⁾.

(27) انظر في ذلك:

- Anthony Giddens, The Nation - State and Violence (Cambridge: Polity Press, 1985) pp. 263-264.
- Steven Krasner, «Sharing Sovereignty: New Institutions for Collapsed and Failing States», op. cit. pp. 85-120.

وفي الاتجاهين فإن الابتعاد عن التعريف يجعل الدولة فاشلة، بمعنى أن غياب المعيار - القدرة على تقديم الخدمات في الأول، واحتكار الحق في استخدام أدوات القهر في الثاني - هو أساس التصنيف وليس خصائص الدولة محل القياس. هنا نلاحظ أن أغلب الدول قد ينقصها هذا أو ذاك بدرجات متفاوتة، وحتى الدول التي اعتمدت كأساس لهذه المعايير لا تتحقق فيها المعايير بشكل نموذجي، وإنما تقترب منها قدر الإمكان.

ونلاحظ كذلك أن دول الجنوب تقاس على نموذج معين خارج ظروفها،

دول الجنوب تقاس على نموذج معين خارج ظروفها، وهو النموذج الغربي للدولة الحديثة، برغم أنه لم يكن مثالياً.

وهو النموذج الغربي للدولة الحديثة، برغم أنه لم يكن مثالياً، أي أنه مطلوب من دول الجنوب تقليد صيغة غربية محددة قد لا تراعى خصوصية أوضاعها. ومثل هذه الاقترابات لا تعظم فهمنا لما يسمى بالدولة الفاشلة، إذ تبني نفس أفكار نظرية الحداثة والتي ترى أن تأسيس دولة ليبرالية حديثة هو غاية التطور الطبيعي وهو شرط تحقيق

التنمية، وعليه ينظر خطاب الدولة الفاشلة إلى خبرات الدول غير الغربية على أنها انحراف عن النموذج المعياري الغربي، فالدولة الفاشلة هي تلك التي تختلف عن نموذجها الغربي⁽²⁸⁾

بدلاً من الخاتمة

ثلاثة اعتبارات تدخل أو تتداخل في مسألة تصنيف الدول التي تعاني من مشكلات، والتي يعاني منها المجتمع الدولي بالتبعية:

الأول: هو شرعية الدولة، ويقصد بها احتكار الدولة لأدوات القهر، واحتكارها لحق استخدام هذه الأدوات، وإذ تتمثل أدوات القهر في القوة العسكرية والقوة الأمنية والسجون والقوانين، فإن وجود طرف آخر داخل حدود الدولة يمتلك مثل هذه الأدوات أو يكون له الحق في استخدامها يعنى حرقاً نهائياً للدولة.

الثاني: هو سيادة الدولة، ولها شقان، أحدهما خارجي ويشير إلى اعتراف المجتمع الدولي بهذه الدولة، ووقوف الدولة على قدم المساواة مع الدول الأخرى، والتزام الآخرين بعدم التدخل في شئونها، وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وعلى الحصول على حقوقها كعضو في المجتمع الدولي، ثم قدرتها على الدخول في علاقات مع باقي الدول. والثاني هو

(28) نقلاً عن:

- Charles T. Call, «The Fallacy of the Failed State», op. cit. pp.1492-1493.

الشق الداخلي ويتمثل في سيطرة الدولة على كامل أراضيها، وعلى كل المقيمين فيها، وما يرتبط بذلك من قدرتها على حماية أراضيها وسكانها وفرض القانون وبسط النفوذ دون منازع. وأن تفقد الدولة هذه الخصائص، أو جزء يعتد به منها، تعد دولة فاشلة، كأن تفقد جزءاً من أراضيها أو تفقد سيطرتها على قطاع من سكانها.

المشكلة تكمن في الإصرار على اعتبار الدولة التي تعجز عن تقديم الخدمات دولة فاشلة.

الثالث: هو قدرة الدولة على تقديم الخدمات؛ والتي تُعرف بالسلع السياسية التي تتحدد في حفظ الأمن وحماية حقوق الملكية وفرض القوانين والنهوض بالخدمات الاجتماعية كالتهذيب والصحة والبنية الأساسية. وعجز الدولة عن تحقيق هذه الخدمات أو بعضها يجعلها دولة هشّة أو ضعيفة وفقاً لدرجة العجز الذي تعانيه وطبيعة المجال الذي تعاني فيه (29).

أين المشكلة إذاً؟ المشكلة تكمن في الإصرار على اعتبار الدولة التي تعجز عن تقديم الخدمات دولة فاشلة، وتلك هي نقطة الضعف في مفهوم الدولة الفاشلة التي تعد ترجمة واضحة لانحيازه...، هذا الانحياز المبني على قيم تكرر نفس مفردات نظرية الحداثة، والتي تفترض أن ثمة غاية نهائية تسعى إليها الدول، وأن الطريق نحو هذه الغاية أحادي يتمثل في خط وحيد طبيعي للتطور، ثم ترجمة ذلك في التوصيف أو في تكييف الحالة، هذه الترجمة التي عنت أن الدول الناجحة هي التي تتوافر على خصائص الدول الغربية المهيمنة الآن.

بعبارة أخرى فإن الافتراضات التي يقوم عليها مفهوم الدولة الفاشلة ترتبط بخصوصية ثقافية، تتعلق بالصورة التي يجب أن تبدو عليها الدولة الناجحة، ومن ثم فقد قضى هذا المسلك بأن ثمة اتجاه واحد لمعالجة أمراض الدول الفاشلة، وهو مزيد من الأمن أو الضبط، ذلك أن الهدف هو تعظيم الأمن العالمي بما يخدم مصالح الغرب. وهنا تتبدى أهم الأسس النظرية التي يقوم عليها المفهوم، وهي أن حفظ السلام العالمي إنما يتحقق من خلال منع الحروب والعنف والاضطرابات وعدم الاستقرار في الدول المقصودة، والتي توصف أو توصم بالفشل، ويتأسس هذا التصور على عدة افتراضات هي:

الافتراض الأول: هو أن التدخل من جانب القوى الكبرى في شئون هذه الدول يمنع الحرب أو الصراع ويحقق الاستقرار فيها، قد يكون هذا التدخل

(29) راجع:

-Jom Gravingholt et. al., State Fragility: Toward a Multi-dimensional Empirical Typology (Bonn: German Development Institute, 2012) pp.1-2.

أن الهدف هو تعظيم الأمن العالمي بما يخدم مصالح الغرب. وهنا تتبدى أهم الأسس النظرية التي يقوم عليها المفهوم.

تجنباً للتداعيات السلبية لهذا الصراع وذلك من المنظور التقليدي لحفظ السلام، وقد تتدخل من منطلق مسؤوليتها عن حماية الآخرين الذين يتعرضون لمآسي الحرب. والواقع يؤكد عدم صحة هذا الافتراض، فلم يفض التدخل إلى تجنب الصراع وإنما أشعل صراعات عديدة، وأن ما يسمى بالتدخل الإنساني هو مبرر للتدخل أكثر منه علاج لمشكلة، وكذلك لم يحدث أن أسفر عن نتيجة لصالح السلام العالمي⁽³⁰⁾.

(30) انظر:

- David Chandler, «Responsible or Not Responsible? More State building Less Responsibility», Global Responsibility to Protect, No.2 (2010) pp. 161-166.

الافتراض الثاني: هو أن بناء الدولة الفاشلة من خلال تقوية مؤسساتها، يعد مرادفاً لبناء السلام العالمي. والواقع أن بناء الدولة قد يقوض السلام الدولي، وقد يساهم في تعزيز التوتر بين الجماعات في الداخل ويخلق حالة من عدم الاستقرار، فعلى سبيل المثال عندما توجه الجهات الدولية المانحة معوناتها لحكومات فاسدة تمارس النهب في دولها، فإنها تدعم بذلك إساءة استخدام السلطة وتسهم في تعزيز القدرات العسكرية التي لا يعرف أحد في أي اتجاه سوف تُستخدم، وتكرس من مشاعر الكراهية بين طوائف الشعب داخل هذه الدولة، ولا شك أن هذه المعطيات في الداخل بهذا الشكل سوف تنعكس بالسلب على السلام الدولي⁽³¹⁾.

(31) راجع:

- Charles T. Call, «The Fallacy of the Failed State», op. cit. pp. 1498-1499.
- Francisco G. Sanin, «Evaluating State Performance: A Critical Review of State Failure and Fragility Indexes», European Journal of Development Research. Vol. 23, Issue 1 (February 2011), pp. 20-40.

الافتراض الثالث: هو التصور الليبرالي للعنف والحروب، والذي يرى أن الاقتصاد الحر والديموقراطية يعظمان من فرص السلام واحتمالات حفظه. والواقع أن الاقتصاد الحر تتوقف علاقته بالسلام العالمي على مدى نجاحه في تحقيق التنمية، وهي مسألة لم تزل محل تساؤلات أو تحفظات عديدة. ونفس الموقف بالنسبة للعلاقة بين الديمقراطية والسلام والتي قد تكون صحيحة في ظل ظروف معينة.

(32) في تفاصيل ذلك، انظر:

- Jonathan Di John, «Conceptualizing the Causes and Consequences of the Failed States: A Critical Review of Literature and Agenda for Research with Specific Reference to Sub-Saharan Africa», European Journal of Development Research. Vol. 22, Issue 1 (February 2010), pp. 20-30.

لكن الأهم هو أن هذه الافتراضات قد تتناقض مع بعضها البعض، فالتدخل لن يبني ديموقراطية ولن يحقق تنمية، وبناء الدولة الفاشلة يقوض الاثنتين معاً - التنمية والديموقراطية. وعموماً فإن جُل أو أغلب السياسات التي يتبناها الغرب تجاه الدول التي توصم بالفشل تشكل نوعاً من التدخل في شؤون هذه الدول، ولا شك أن هذا التدخل ينتقص من حقيقة سيادة هذه الدول، تلك السيادة التي يتم التعويل عليها في الحديث عن ضعف الدولة أو فشلها مما يستدعي مراجعة هذه السياسات أيضاً⁽³²⁾.